بلاغ الشركات

القوائم المالية المجمّعة

البنك التونسي الليبي

المقر الإجتماعي : مبنى البنك التونسي الليبي، شارع محمد الباجي قائد السبسي، 1082 المركز العمراني الشمالي تونس

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 /2024/12 التي تم عرضها للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي انعقدت يوم 30 أفريل 2025 ، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد محمد زياد الشاهد والسيد وليد بن صالح .

البنك التونسي الليبي
الموازنـة المجمّعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
الأصول			
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	أصل 1	26 643 981	63 466 092
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	أصل 2	463 707 099	423 093 412
مستحقات على الحرفاء	أصل 3	762 942 149	531 959 023
المحفظة التجارية	أصل 4	115 519	38 393
محفظة الاستثمار	أصل 5	553 511 779	300 150 206
أصول ثابتة	أصل 6	49 526 679	47 129 233
أصول أخرى	أصل 7	66 555 122	43 539 693
مجموع الأصول		**1 923 002 327**	**1 409 376 052**
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	خصم 1	8 193 754	-
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	خصم 2	515 415 185	481 068 080
ودائع وأموال الحرفاء	خصم 3	1 398 767 350	915 608 857
خصوم أخرى	خصم 5	77 862 884	71 924 839
مجموع الخصوم		**2 000 239 173**	**1 468 601 776**
حقوق الأقلية		**1 822**	**1 046**
الأموال الذاتية			
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
الاحتياطيات المجمعة	مال ذاتي 2	-158 704 088	-140 718 976
النتيجة المجمعة للسنة المحاسبية		-18 534 580	-18 507 795
مجموع الأموال الذاتية		**-77 238 668**	**-59 226 771**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		**1 923 002 327**	**1 409 376 052**

البنك التونسي الليبي
جدول التعهدات خارج الموازنة المجمّعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
ضمانات وكفالات مقدّمة	تعهد 1	69 643 949	41 093 669
اعتمادات مستنديه	تعهد 2	286 362 034	141 455 208
مجموع الخصوم المحتملة		**356 005 983**	**182 548 877**
تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 3	121 741 986	128 993 755
مجموع التعهدات المقدمة		**121 741 986**	**128 993 755**
ضمانات مقبولة	تعهد 4	424 834 394	270 495 405
مجموع التعهدات المقبولة		**424 834 394**	**270 495 405**

البنك التونسي الليبي
قائمة النتائج المجمّعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	إيراد 1	84 928 980	49 109 514
عمولات دائنة	إيراد 2	19 655 289	18 485 126
مرابح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	إيراد 3	2 842 553	3 488 612
مداخيل محفظة الاستثمار	إيراد 4	34 731 815	15 238 644
مجموع إيرادات الاستغلال البنكية		**142 158 637**	**86 321 896**
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	عبء 1	97 599 327	49 200 630
عمولات مدينة	عبء 2	1 058 990	1 075 079
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		**98 658 317**	**50 275 709**
الناتج البنكي الصافي		**43 500 320**	**36 046 187**
ايرادات الاستغلال الأخرى		0	0
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	عبء 3	-46 107	-82 381
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات	عبء 4	-13 919 431	-12 496 235
أجور وتكاليف اجتماعية	عبء 5	-28 062 526	-27 011 887
أعباء الاستغلال العامة	عبء 6	-16 175 479	-11 086 946
رصيد الاستهلاكات و مدخرات الاصول الثابتة	عبء 7	-3 520 946	-3 753 636
نتيجة الاستغلال		**-18 224 169**	**-18 384 898**
رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية		-28 701	23 186
الاداء علي الأرباح		-397 827	-222 733
نتيجة الانشطة العادية للشركات المندمجة		**-18 650 697**	**-18 584 445**
رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة		116 402	76 666
النتيجة الصافية للشركات المندمجة		**-18 534 295**	**-18 507 779**
حصة الأقلية		285	16
النتيجة المجمعة الصافية للسنة المحاسبية الخاصة بالمجموعة		**-18 534 580**	**-18 507 795**

البنك التونسي الليبي
جدول التدفقات النقدية المجمّعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-18 534 580	-18 507 795
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		17 486 484	16 332 252
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحوبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		8 193 754	-
ودائع الحرفاء		483 158 493	426 350 823
قروض للحرفاء وتسبيقات /سداد قروض للحرفاء وتسبيقات		-244 902 557	-166 784 181
سندات التوظيف		-77 126	-1 917
أصول أخرى		-23 015 429	-23 664 163
خصوم أخرى		6 461 504	31 530 201
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**1-1**	**228 770 543**	**265 255 220**
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-253 407 680	-193 856 831
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-5 918 392	-3 324 107
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**1-2**	**072 326 592-**	**197 180 938-**
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض الافتراضات والموارد الخصوصية		-	-941 585
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**1-3**	**-**	**-941 585**
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		**-30 555 529**	**67 132 697**
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		**5 491 424**	**-61 641 273**
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		**-25 064 105**	**5 491 424**

إيضاحات حول القوائم المالية المجمّعة

الإيضاح الأول: تقديم المجموعة

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من خمس شركات مختصة في مجالات متكاملة:

- البنك التونسي الليبي شركة خفية الاسم أنشئت في ديسمبر 1983 وتتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإنتمائية الأخرى لآجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

  ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

  يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

  يبلغ رأس مال البنك في تاريخ اختتام السنة المالية 2009 ما قدره 70 مليون دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 700 ألف سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

  هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

  ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 000.000 1 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

- "**العربية للاستخلاص**"، شركة خفية الاسم أحدثت في أكتوبر 2002 ويتمثل الغرض الأساسي للشركة في تحصيل الديون التي يفوت فيها البنك التونسي الليبي لفائدتها. يبلغ رأس مال الشركة 700 2 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 000 27 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

- " **كاب انفست سيكار** "، شركة خفية الاسم أنشئت في أكتوبر 2002 ويتمثل غرضها الأساسي في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير وبهدف إعادة إحالتها في تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات وإدارة محفظة من القيم المنقولة وبصفة عامة القيام بكل العمليات المالية أو التجارية أو المنقولة والتي لها علاقة وثيقة بغرض الشركة وتتماشى معه باستثناء امتلاك العقارات عدى ماهو ضروري للقيام بنشاط الشركة يبلغ رأس مال الشركة 1000 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 100.000 سهم بقيمة 10 دينار للسهم الواحد.

- " **لبتيس للتصرف في المحافظ المالية(Leptis Asset Management)** «، شركة إدارة محافظ الأوراق المالية نيابة عن الغير أنشئت في 2024 ويتمثل الغرض الأساسي للشركة إدارة الشركات والصناديق الاستثمارية المفتوحة الاستثمارات في الأسهم العادية في الأوراق المالية القابلة للتحويل المنصوص عليها بالفصل 1 من قانون منظمات الاستثمار الجماعي يبلغ رأس مال الشركة 200 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 2000 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

- " **لبتيس للاستشارات والمساندة.(Leptis Consulting and Advisory)** "، هي شركة تؤدي دور وظيفة البنك الاستثمار وهي في الخدمة الحصرية للشركات التي تدعمها في استراتيجية التمويل والتنمية الخاصة بها. ويمكنها التدخل في إدارة الشركة نفسها إذا كان لها حصة فيها من أجل الحصول على قيمة مضافة يبلغ رأس مال الشركة 5 ألف دينار (مدفوع بالكامل).

1.1 – مساهمة الشركة الأم في رأس مال الشركات الفرعية

يملك البنك التونسي الليبي 26.993 سهما من مجموع 27.000 سهما المكونة لرأس مال شركة «العربية للاستخلاص" وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 99,97 %.

أما بخصوص مساهمته في رأس مال شركة " كاب انفست سيكار "، فإن عدد الأسهم التي يملكها بلغ 50.001 سهما وبذلك تكون المساهمة بنسبة 99,98 % باعتبار المساهمة عن طريق العربية للاستخلاص بنسبة 49,99 %.

الإيضاح الثاني: طرق ومراحل التجميع

1.2– طريقة التجميع

يتم اختيار طريقة التجميع حسب نسبة حقوق التصويت التي يمتلكها البنك التونسي الليبي في كل من الشركتين وكذلك حسب قدرتها على توجيه السياسة المالية وكذلك التأثير بصفة فعالة على سياسة التصرف في الشركة.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد طريقة التجميع التام باعتبار درجة المراقبة التي تمارسها الشركة الأم في كل من الشركتين الفرعيتين (99,97 % و99,98 % من حقوق التصويت بالشركتين).

2.2– تاريخ الإقفال

اعتمدنا كتاريخ للقوائم المالية المجمعة نفس تاريخ القوائم المالية الفردية لشركات المجموعة وهو 31 ديسمبر من كل سنة.

3.2 – مراحل التجميع

تم إعداد القوائم المالية المجمعة باتباع المراحل التالية:

- ✓ تجميع جميع بنود القوائم المالية للشركة الأم والمؤسسات الفرعية سطرا سطرا وذلك عن طريق جمع العناصر المتشابهة للأصول والخصوم وحقوق المساهمين وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات والمصروفات،
- ✓ إلغاء الأرصدة والعمليات المنجزة بين شركات المجموعة،
- ✓ مراجعة كافة الطرق المحاسبية المعتمدة وذلك للتأكد من تطبيق نفس المبادئ في جميع شركات المجموعة،
- ✓ إلغاء القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في المؤسسات الفرعية والحصة الراجعة للشركة الأم في حقوق المساهمين في هذه المؤسسات الفرعية،
- ✓ تحتسب حصص الأقلية من النتيجة الصافية للمؤسسة الفرعية وتخصم من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية المتعلقة بمالكي الشركة الأم،
- ✓ تحتسب حصص الأقلية من الأصول الصافية للمؤسسة الفرعية وتعرض بالموازنة المجمعة بصفة منفردة عن الخصوم وحقوق المساهمين للشركة الأم.

4.2 – أهداف التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة لأهداف مالية واقتصادية وتبعا لذلك فإن الحسابات المجمعة تهدف إلى إعطاء مساهمي البنك التونسي الليبي (الشركة الأم) القيمة الحقيقية لأسهمهم وذلك في إطار وحدة اقتصادية تجمع حصص الأغلبية والأقلية على حد سواء.

وتترجم تبعات هذا التوجه كالآتي:

- ✓ فارق الاقتناء: يؤخذ هذا الفارق في حدود نسبة الشركة الأم عند الاقتناء،
- ✓ النتائج بين شركات المجموعة: تلغى بالكامل النتائج المحققة والمتعلقة بصفقات مبرمة بين الشركة الأم والمؤسسات تحت المراقبة الكاملة،
- ✓ عرض حصص الأقلية: تعرض حصص الأقلية بالموازنة وحساب النتيجة على التوالي بين حقوق المساهمين والخصوم، وخصما من النتائج المجمعة.

الإيضاح الثالث: التصريح بالمطابقة

أعدت القوائم المالية طبقا لمقتضيات نظام المحاسبة للمؤسسات ونخص بالذكر المعيار المحاسبي رقم 35 (القوائم المالية المجمعة) والمعيار المحاسبي رقم 36 (المساهمات في المؤسسات المشتركة) وخاصة المبادئ المتعلقة بتقنيات وقواعد العرض والإفصاح الخاصة بإعداد ونشر القوائم المالية المجمعة.

الإيضاح الرابع: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية لمجموعة البنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا

للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.
وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1.4 – القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الموازنة بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة.

كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة.

وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة الموالية خصما من بند "مستحقات عل الحرفاء".

أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".

وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.4 – أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء".

توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- ✓ جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين،
- ✓ وجزء خاص بالفوائد.

3.4 – محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- ✓ السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع)
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار) .

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي وقع تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4.4 – مخصصات المخاطر

1.4.4– مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدد24-91 و04-99 و04-2001 و12-2001 و02-2012 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01 لسنة 2022 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد21 لسنة 2013 أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40% من المخاطر الصافية لهذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت بـ 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها.

كما اعتمد البنك على مقتضيات منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2015 والمنقح بالمنشور عدد 5 لسنة 2017 وذلك بالإبقاء على التصنيف المعتمد في موفى ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات الناشطة في القطاع السياحي و المنتفعة بالإجراءات الاستثنائية.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العاديّة (*ACTIFS COURANTS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء من هذا الصنف بـ:

- وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبيّة مصادق عليها ووضعيّات محاسبيّة مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.
- تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعليّة للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

الصنف ب: الديون المصنّفة *(ACTIFS CLASSES)*

① الصنف ب *1*: الديون التي تستوجب متابعة خاصة (*ACTIFS nécessitant un suivi particulier*)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كليّة وفي الأجل مؤكّدا. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى «مدخرات جماعية" تخصم من نتائج سنة 2011 لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

② الصنف ب *2*: الديون غير المؤكّدة: (*ACTIFS INCERTAINS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلّي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها وإستمراريّتها وهو ما يستوجب القيام بعمليّة إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 2: *20 %***

③ الصنف ب *3*: الديون المتعثرة :(*ACTIFS PREOCCUPANTS*)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجرّ عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: *50 %***

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها :(*ACTIFS COMPROMIS*)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب *4*: *100 %***

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات وكذلك الديون التي يتعين احتسابها ضمن الخسائر.

☜ **نسبة المخصّصات على الصنف ب 5: *100 %***

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك

- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.
- ✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:
  - المعدات العادية: تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء
  - المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء
  - العقارات: تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.4 – مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الموازنة إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

4. 5 -معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء وتعتمد المجموعة طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10%و 33%

4. 6 -نظام المحاسبة متعددة العملات:

تعتمد المجموعة على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

4. 7 -الضرائب المؤجلة:

تطبيقا لاتفاقية الحذر وبالاستناد إلى ما جاء في الفقرة 35 وما يليها من المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 ولغياب مؤشرات واضحة تدلّ على وجود مرابيح كافية في المستقبل القريب، لم يأخذ البنك بعين الإعتبار الضرائب المؤجلة بعنوان الخسائر المسجلة في إطار تحول البنك إلى بنك شمولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك بإمكانه ترحيل هذه الخسائر بصفة لا منتهية.

الإيضاح الخامس: الأحداث الهامة

5-1: شطب قسط من الديون المصنفة

تمت في موفى سنة 2023 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 2023، تم شطب دين شركة "ماد أنفست."

تمت في موفى سنة 2024 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 ديسمبر 2024، تم شطب ديون شركات: "المغرب للرفاهة"، "قرين بنال تكنولوجي جورواط"، "الشواطئ والصحراء لسياحة"، "قرطاج للمنشآت"، "STA"و"إيدال موكات."

ويمكن تلخيص عمليات الشطب كالآتي:

إجمالي الديون المشطوبة:	10 879 717
الفوائد المؤجلة:	3 214 296-
المخصصات:	7 665 421-

5-2: قرار مجلس المنافسة

أصدر مجلس المنافسة قراراً إبتدائياً يقضي بتسليط خطايا على عدد من المؤسسات البنكية الناشطة في تونس تتعلق بإجراءات تأجيل سداد الأقساط خلال جائحة كوفيد-19. لم يتم إعلام البنك بفحوى القرار المذكور ولم يتحصل على نسخة كاملة منه لغاية تاريخ إقفال القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 26 مارس 2025، وبالتالي فإنه لم يتسنى تحديد الإنعكاس النهائي لهذا القرار على الوضعية المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 مع العلم أنه قابل للإستئناف وسيتم متابعة تطوراته بشكل مستمر..

5-3: القانون عدد 41 لسنة 2024

تطبيقاً لمقتضيات الفصل 412 ثالثا من المجلة التجارية كما تمت اضافته بموجب القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 فإن البنك يعمل على التخفيض في نسبة الفائدة الثابتة المنطبقة على القروض وفق الشروط المنصوص عليها بذات الفصل.

ولم تتلقى الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" في هذا الإطار مطالب من الحرفاء قصد تفعيل الإجراء المنصوص عليه أعلاه قبل تاريخ 16 ديسمبر 2024 بعنوان قروض تستجب للشروط القانونية وبالتالي لم يتم تسجيل مخصصات بعنوان التخفيض في ايرادات الفوائد المحتسبة ضمن النتيجة المجمعة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2024.

تتضمن المحفظة الائتمانية للبنك التونسي الليبي قروضاً قد تستجيب لشروط التخفيض في نسبة الفائدة وفقاً لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 يبلغ قائمها 4 405 671 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ولا يمكن تحديد أثر الإجراء القانوني الجديد على ايرادات الفوائد التي قد تحصلها الشركة الأم خلال السنوات القادمة بعنوان تلك القروض حسب المعلومات المتاحة لغاية تاريخ اقفال القوائم المالية المجمعة الماثلة.

هذا مع العلم أنه يجب تطبيق المعيار المحاسبي عدد 24 لمعالجة هذه الوضعية و ينص هذا المعيار على أن يتم تسجيل القروض بقيمتها الإسمية وأن يتم إدراج الفوائد المستحقة ضمن الايرادات بتطبيق نسبة الفائدة الحقيقية الحاصلة من أحكام العقد على الرصيد المتبقي في بداية كل فترة محاسبية.

إيضاحات حول الموازنة المجمّعة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 26.643.981 دينار في 31 ديسمبر2024 مقابل 63.466.092 دينار في 31 ديسمبر 2023، وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
نقدية بالخزينة	1-1	12 704 573	15 158 569
أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	2-1	13 939 408	48 307 523
المجموع		**26 643 981**	**63 466 092**

أصل 1.1: نقدية بالخزينة:

تتمثل النقدية بالخزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2024 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2023، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
الدولار الكندي	7 052	176 751
الأورو	3 866 493	6 847 744
الدينار التونسي	5 091 536	4 544 505
الفرنك السويسري	10 102	538 792
الجنيه الاسترليني	6 452	34 544
الدولار الأمريكي	3 672 388	2 396 314
الريال القطري	11 632	64 870
الدرهم الإماراتي	4 883	555 049
الدينار البحريني	5 085	-
الريال السعودي	28 950	-
المجموع	**12 704 573**	**15 158 569**

أصل 1.2: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
البنك المركزي التونسي	13 938 604	48 306 719
مركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	804	804
المجموع	**13 939 408**	**48 307 523**

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 463.707.099 دينار في 31 ديسمبر2024 مقابل 423.093.412 دينار في 31 ديسمبر 2023تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
حساباتنا لدى البنوك المحلية	1-2	411 171	10 546
حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية		102 310 499	97 105 568
حسابات المصرف لدى البنوك		**102 721 670**	**97 116 114**
مستحقات على المؤسسات المالية		26 420 644	1 100
توظيفات لدى البنوك	2-2	334 564 785	325 976 198
المجموع العام		**463 707 099**	**423 093 412**

أصل 2-1: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
البنك العربي لتونس	2 709	2 699
بنك الأمان	1 322	1 321
البنك التونسي الليبي	407 035	6 364
أكسيس كبيتال بورص	105	162
المجموع العام	**411 171**	**10 546**

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2023، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
البنك المركزي التونسي بالدينار التونسي	11 000 000	-
البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي	-	98 344 000
البنك المركزي التونسي بالأورو	93 055 200	13 587 400
البنك المركزي التونسي بالفرنك السويسري	-	5 489 663
البنك المركزي التونسي بالدولار الكندي	-	602 732
بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي	-	15 366 250
بنك تونس العالمي بالأورو	116 319 000	16 984 250
البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي	-	15 000 000
بنك البركة بالدولار الأمريكي	84 392 880	107 256 425
المصرف الليبي الخارجي بالأورو	-	33 968 500
المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي	7 991 750	9 219 750
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	3 000 000	-
المصرف العربي التركي بالدولار الأمريكي	6 393 400	-
بنك المؤسسة العربية المصرفية ميلانو بالأورو	11 465 730	9 001 653
حسابات مرتبطة بالتوظيفات	946 825	1 155 575
المجموع	**334 564 785**	**325 976 198**

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر2024، كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

التوظيفات	الرصيد
مستحقات على المؤسسات البنكية لغاية 3 أشهر	241 934 319
مستحقات على المؤسسات البنكية لأكثر من3 أشهر وأقل من سنة	92 630 466
المجموع	**334 564 785**

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 762.942.149 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 531.959.023 دينار في 31 ديسمبر 2023، تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
أرصدة مدينة للحرفاء		61 200 409	50 430 101
مساعدات أخرى للحرفاء	3-1	989 392 090	758 891 152
المجموع الخام		**1 050 592 499**	**809 321 253**
فوائد مؤجلة		-69 706 296	-62 541 789
مدخرات الديون المشكوك في تحصيلها		-202 641 442	-203 209 261
مدخرات جماعية		-15 302 612	-11 611 180
المجموع الصافي		**762 942 149**	**531 959 023**

أصل 3-1: مساعدات أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 989.392.090 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 758.891.152 دينار في 31 ديسمبر 2023، تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
قروض للحرفاء	3-1-1	712 725 307	496 259 276
مستحقات غير مسددة	3-1-2	63 056 267	50 766 386
مستحقات في الاستخلاص	3-1-3	102 038 880	102 976 883
قروض في النزاعات		111 571 636	108 888 607
المجموع		**989 392 090**	**758 891 152**

أصل 3-1-1: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
تمويل عمليات تجارية	462 597 427	297 288 321
محفظة قروض التمويل	181 195 141	124 315 540
جدولة قروض	50 577 879	68 845 642
قروض الإيجار المالي (1)	18 207 860	5 662 773
حساب جاري للشركاء	147 000	147 000
المجموع	**712 725 307**	**496 259 276**

(1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3-1-2: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 63.056.267 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 50.766.386 دينار في 31 ديسمبر 2023، وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
قروض غير مسددة على عمليات تجارية	9 652 208	12 650 976
قروض غير مسددة أصلا	38 708 431	29 569 216
فوائد غير مسددة على القروض	14 605 878	8 464 036
قروض غير مسددة على الإيجار المالي	89 750	82 158
المجموع	**63 056 267**	**50 766 386**

أصل 3-1-3: مستحقات في الاستخلاص:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2024 ما قدره: 102.038.880 دينار مقابل 102.976.883 دينار في 31 ديسمبر 2023 عند نهاية السنة الفارطة، وتتجزأ كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
الديون المحالة سنة 2004	90 436 944	90 436 944
الديون المحالة سنة 2005	12 365 012	12 365 012
الديون المحالة سنة 2007	2 500 879	2 500 879
الديون المحالة سنة 2011	5 698 418	5 698 418
الديون المحالة سنة 2020	9 504 423	9 504 423
الديون المحالة سنة 2022	4 886 123	4 886 123
الديون المحالة سنة 2023	19 160 006	19 160 006
مجموع الإستخلاص والديون المفرط فيها	-42 512 925	-41 574 922
المجموع	**102 038 880**	**102 976 883**

أصل 4: المحفظة التجارية:

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية بعد خصم المخصصات 115.519 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 38.393 دينار عند ختم سنة 2023. تتجزأ محفظة السندات كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
توظيفات لدى " أكسيس كبتال "	41 334	38 393
توظيفات أخرى " LAM "	74 185	0
المجموع العام	**115 519**	**38 393**

أصل 5: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 553.511.779 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 300.150.206 دينار عند ختم سنة 2023. تتجزأ محفظة الاستثمار كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
مساهمات مباشرة وأرباح مرتبطة	36 898 461	36 898 461
مساهمات لدى كاب أنفست سيكار	6 088 662	6 088 662
توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر	2 512 434	2 512 434
توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر لدى ATD SICAR	170 000	170 000
حساب جاري للشركاء وسندات أخرى	516 142 499	262 737 295
المجموع	**561 812 056**	**308 406 852**
مدخرات وفوائد مؤجلة على المساهمات	-8 300 277	-8 256 646
الرصيد بعد خصم المخصصات	**553 511 779**	**300 150 206**

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB " بما قدره 29.254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.

أصل 6: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 49.526.679 دينار في 31 ديسمبر 2023 مقابل 47.129.233 دينار في 31 ديسمبر 2023. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	13 554 197	12 172 446
استهلاكات	-12 244 116	-11 353 601
أصول في طور التهيئة	4 268 209	0
الأصول غير المادية	**5 578 290**	**818 845**
أصول مادية		
أصول في طور التهيئة	481 182	2 580 323
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	12 295 759	12 296 337
أراضي مبنية	1 283 062	1 283 062
بناءات	29 719 687	29 752 002
تهيئة	13 890 474	12 369 422
أثاث ومعدات المكاتب	9 812 269	8 926 163
وسائل النقل	1 283 904	1 290 015
القيمة الخام للأصول المادية	**68 766 337**	**68 497 324**
استهلاكات		
تهيئة	-9 270 524	-8 170 090
أثاث ومعدات المكاتب	-7 766 963	-7 086 584
وسائل النقل	-909 476	-953 223
بناءات	-6 870 985	-5 977 039
مجموع الاستهلاكات	**-24 817 948**	**-22 186 936**
صافي الأصول المادية	**43 948 389**	**46 310 388**
المجموع الصافي للأصول الثابتة	**49 526 679**	**47 129 233**

أصل 7: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند122 555 66 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل693 539 43 دينار في 31 ديسمبر 2023 وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
حساب الدولة للأداءات	2 581 668	2 984 692
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط	37 162 231	28 347 802
مدينون مختلفون	28 313 401	13 092 788
أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل	1 602 808	1 727 681
قروض وتسبيقات للموظفين	784 426	678 799
مدخرات على إيرادات للتحصيل	-65 312	-52 067
مدخرات على مدينون مختلفون	-3 824 100	-3 240 002
المجموع	**66 555 122**	**43 539 693**

2 . الخصوم :

خصم2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكيّة والماليّة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب		51 898 129	48 513 977
ودائع البنوك لأجل	2-1	143 017 150	73 621 285
افتراضات من البنوك	2-2	315 500 000	354 853 000
الديون المرتبطة		4 999 906	4 079 818
المجموع		**515 415 185**	**481 068 080**

خصم2 . 1: ودائع البنوك لأجل:

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانات	الرصيد
مصرف الوفاء طرابلس بالدينار	336 000
المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي	95 901 000
باست ليز بالدينار	10 000 000
بنك الأمان للتجارة والإستثمار بالدولار الأمريكي	4 795 050
بنك الأمان للتجارة والإستثمار بالأورو	4 985 100
مصرف الوحدة بالدينار	3 000 000
مصرف شمال إفريقيا الدولي-تونس بالدينار	9 000 000
بنك اليوباف الدولي-تونس بالدينار	15 000 000
المجموع	**143 017 150**

خصم 2.2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانات	الرصيد
الاقتراضات من البنوك والمؤسسات المالية	
بنك البركة	80 000 000
البنك التونسي الكويتي	30 000 000
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	41 500 000
بنك قطر الوطني	14 000 000
البنك التونسي السعودي	20 000 000
الاقتراضات من السوق النقدية	
البنك المركزي التونسي	130 000 000
المجموع	**315 500 000**

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانات	الرصيد
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	139 000 000
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	128 500 000
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	48 000 000
المجموع	**315 500 000**

خصم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 1.398.767.350 دينار في 31 ديســـمبر 2024 مقابل 915.608.857 دينار في31 ديسمبر 2023 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
ودائع عند الطلب	**596 388 581**	**594 762 041**
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي	212 152 605	177 571 516
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية	377 654 964	410 843 754
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل	6 581 012	6 346 771
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	**65 324 808**	**35 498 013**
حسابات الادخار	**50 953 305**	**44 600 280**
ودائع الحرفاء لأجل	**413 749 201**	**126 588 167**
توظيفات لأكثر من 3 أشهر	413 749 201	126 588 167
شهادات الإيداع ورقاع الصندوق	**266 866 000**	**110 763 000**
الديون المرتبطة	**5 485 455**	**3 397 356**
المجموع	**1 398 767 350**	**915 608 857**

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانات	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	1 010 151 943
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	271 163 172
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	116 953 627
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	498 608
المجموع	**1 398 767 350**

خصم 5: خصوم أخرى:

بلغت الخصوم الأخرى 884 862 77دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 839 924 71 دينار في 31 ديسمبر 2023 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
مدخرات للخصوم والأعباء	**3 063 420**	**4 870 870**
حسابات مرتقبة وحسابات التسوية	**64 367 288**	**58 865 383**
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف	54 827 271	51 509 651
حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات	103 563	241 367
مصروفات للدفع وإيرادات مسبقة	9 436 454	7 114 365
دائنون مختلفون	**4 437 165**	**2 171 071**
غير ذلك	**5 995 012**	**6 017 515**
حساب الدولة للأداءات	4 265 998	4 401 077
مدخرات على إجازات للدفع	1 729 014	1 616 438
المجموع	**77 862 884**	**71 924 839**

3 . الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية 77.238.668- دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 59.226.771- دينار في 31 ديسمبر 2023 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
الاحتياطيات المجمعة	مال ذاتي 2	-158 704 088	-140 718 976
مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية		**-58 704 088**	**-40 718 976**
نتيجة السنة المحاسبية		-18 534 580	-18 507 795
مجموع الأموال الذاتية		**-77 238 668**	**-59 226 771**

مال ذاتي 1: رأس المال:

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

المساهمون	عدد الأسهم	النسبة
المساهم التونسي	**500 000**	**50%**
الدولة التونسية	237 496	24%
الصندوق القومي للضمان الاجتماعي	262 470	26%
مساهمون آخرون	34	0%
المساهم الليبي	**500 000**	**50%**
المصرف الليبي الخارجي	500 000	50%
المجموع	**1 000 000**	**100%**

مال ذاتي 2: الاحتياطيات المجمّعة:

تطورت الاحتياطيات المجمّعة كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
احتياطيات البنك ونتائج مؤجلة	-159 849 053	-141 800 871
حصة البنك من احتياطيات الشركة العربية للاستخلاص	776 658	755 578
حصة البنك من احتياطيات شركة كاب انفست سيكار	368 499	326 317
حصة البنك من احتياطيات شركة لبتيس لتصرف في المحافظ المالية	-193	0
المجموع	**-158 704 088**	**-140 718 976**

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة المجمّعة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
ضمانات وخطابات الضمان وكفالات	69 643 949	41 093 669
المجموع	**69 643 949**	**41 093 669**

تعهد 2: اعتمادات مستنديه:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
اعتمادات التوريد	14 380 754	5 931 263
اعتمادات التصدير	271 981 280	135 523 945
المجموع	**286 362 034**	**141 455 208**

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 121.741.986 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين	17 623 605	16 780 588
الضمانات المقبولة من الحرفاء	319 428 509	205 817 037
الضمانات المقبولة من الدولة	87 782 280	47 897 780
المجموع	**424 834 394**	**270 495 405**

إيضاحات حول قائمة النتائج المجمّعة

1. إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 84.928.980 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 49.109.514 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة ارتفاع بـ 35.819.466 دينار أي بنسبة 72,94 % تفاصيلها كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
فوائد حسابات المراسلين	5 135 361	6 321
إيرادات التوظيف	21 363 625	10 096 693
فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى	18 389 237	13 924 350
فوائد على القروض التجارية	24 482 898	15 739 278
فوائد على عمليات التجارة الخارجية	8 835 943	4 496 567
فوائد مدينة على حسابات الحرفاء	5 344 543	4 483 553
إيرادات الإيجار المالي	1 377 373	362 752
المجموع	**84 928 980**	**49 109 514**

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 19.655.289 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 18.485.126 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجل ارتفاع بـ 1.170.163 دينار أي بنسبة 6,33 % تفاصيلها كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى	333 384	220 666
عمولات على قروض وعمليات تجارية	8 613 089	7 808 342
عمولات على الالتزامات بالتوقيع	818 573	837 122
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	9 890 243	9 618 996
المجموع	**19 655 289**	**18 485 126**

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 2.842.553 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 3.488.612 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة تراجع بـ 646.059 دينار وتتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 34.731.815 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 15.238.644 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة ارتفاع بـ 19 493.171 دينار أي بنسبة 127,92 % وتتكون أساسا من أرباح السندات الرقاعية وإيرادات تصرف «كاب أنفست» في بعض المساهمات وفوائد توظيف الشركة العربية للاستخلاص / صندوق رأس مال مخاطر.

2. أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين	42 981 681	27 954 912
فوائد على ودائع الحرفاء	54 617 646	21 220 552
فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية	0	25 166
المجموع	**97 599 327**	**49 200 630**

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 1.058.990 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 1.075.079 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة انخفاضا بـ 16.089 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار	-75 843	-264 612
استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار	29 736	182 231
المجموع	**-46 107**	**-82 381**

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء	-15 943 825	-7 309 408
استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء	2 818 935	3 719 199
مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء	-541 134	-1 202 044
مخصصات على مدينون مختلفون	-584 098	-546 591
مخصصات على إجازات للدفع	-112 576	-92 594
خسائر على مستحقات تم التفريط فيها	-954 585	-3 350 060
مخصصات جماعية	-3 691 432	-3 714 737
خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص	-	-19 160 006
استرجاع فوائد مؤجلة على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص	-	6 221 090
استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص	-	12 938 916
استرجاع مخصصات على مستحقات تم معاوضتها	5 089 283	-
خسائر ناتجةعن المراقبة إجتماعية	-652 931	-
استرجاع مخصصات ناتجةعن المراقبة إجتماعية	652 931	-
خسائر على مستحقات تم شطبها	-10 879 717	-
استرجاع مخصصات على مستحقات تم شطبها	7 665 421	-
استرجاع فوائد مؤجلة خسائر على مستحقات تم شطبها	3 214 296	-
المجموع	**-13 919 431**	**-12 496 235**

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
أجور ورواتب وأعباء اجتماعية	29 457 816	26 879 629
تربصات التكوين	159 849	132 258
رسملة جزء من الأجور	-1 555 139	0
المجموع	**28 062 526**	**27 011 887**

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
طباعة وتزويدات المكاتب	45 979	48 389
مصاريف المجالس والجمعيات	222 728	228 102
بدل الحضور	448 125	529 424
مصاريف الهاتف والبريد	946 756	865 868
الضرائب والمعاليم	3 244 854	2 424 485
مصاريف مهمات	106 322	107 749
مصاريف الضيافة	162 904	126 392
جرائد ومجلات وتوثيق	8 459	70 448
تنقلات وأسفار	121 742	105 162
منح التأمين	268 188	244 797
ماء وكهرباء وتزويدات أخرى	618 211	486 980
دعاية وإعلان	169 013	117 317
خدمات وأتعاب	4 222 196	1 710 728
صيانة وتصليح	3 627 813	2 762 237
مساهمة في ودادية البنك	200 000	200 000
اشتراكات وإعانات	99 139	73 913
مصاريف الايجار ومصاريف أخرى	1 635 876	944 209
أعباء الإستخلاص	27 174	40 746
المجموع	**16 175 479**	**11 086 946**

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة	3 520 946	3 753 636
المجموع	**3 520 946**	**3 753 636**

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية المجمّعة

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	26 643 981	63 466 092
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	463 707 099	423 093 412
ودائع المراسلين الأجانب	-179 742 915	-117 765 197
ودائع واقتراضات البنوك	-335 672 270	-363 302 883
السيولة وما يعادلها في نهاية السنة	**-25 064 105**	**5 491 424**

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
النتيجة الصافية:	**-18 534 580**	**-18 507 795**
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات	17 486 484	16 332 252
الفوارق الحاصلة:		
ودائع / سحوبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى	8 193 754	0
ودائع الحرفاء	483 158 493	426 350 823
قروض للحرفاء	-244 902 557	-166 784 181
سندات التوظيف	-77 126	-1 917
أصول أخرى	-23 015 429	-23 664 163
خصوم أخرى	6 461 504	31 530 201
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**228 770 543**	**265 255 220**

إيضاح 1-2: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار	-253 407 680	-193 856 831
إقتناء / تفويت في أصول ثابتة	-5 918 392	-3 324 107
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	**-259 326 072**	**-197 180 938**

إيضاح 1-3: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيـانـات	الرصيد	
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية	0	585 941-
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	**0**	**585 941-**

تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

حضرات السادة المساهمين بالبنك التونسي الليبي،

I- تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي مع التحفظات

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أوكلت إلينا، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة لمجمع البنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة المجمعة وجدول التعهدات خارج الموازنة المجمع في 31 ديسمبر 2024 وقائمة النتائج المجمعة وجدول التدفقات النقدية المجمّعة للسنة المنتهية بذات التاريخ، وكذلك الإيضاحات التي تحتوي على ملخص للمبادئ والطرق المحاسبية المعتمدة وكذلك على بيانات تفصيلية أخرى. تم ضبط هذه القوائم المالية المجمعة من طرف مجلس الادارة المنعقد 26 مارس 2025 على ضوء المعلومات المتوفرة في ذات التاريخ وتبين هاته القوائم المالية المجمعة جملة للموازنة بما قيمته 1.923.002 ألف دينار ونتيجة محاسبية مجمعة سلبية قدرها 18.535 ألف دينار.

في رأينا، وما عدى التحفظات المبينة أسفله وانعكاساتها المحتملة فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير تعكس بصفة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، الوضعية المالية لمجمع البنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2024 ونتيجة عملياته وجدول تدفقاته للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية في حالة احترام فرضية مواصلة النشاط.

2- أساس الرأي مع التحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن مجمع البنك التونسي الليبي وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي المطبقة على مراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساساً لرأينا بالتحفظات الآتي ذكرها:

أ- خلافا لمقتضيات الفصل 74 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية لا تفوق أصول الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالب بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالقانون البنكي حيث سجّل مجموع الأموال الذاتية في 31 ديسمبر 2024 رصيدا سلبيا بما قيمته 786 77 ألف دينار.

كلّ هاته العوامل من شأنها أن تهدّد ديمومة الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" ومواصلة نشاطها علما أنه تمت دعوة جلسة عامّة خارقة للعادة للإنعقاد يوم 10 ماي 2024 قصد التداول في الترفيع في

رأس مالها حيث تم الترخيص من طرف لجنة تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية في إجتماعها المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 للدولة التونسية وباقي الأطراف العمومية لمواكبة عملية الترفيع في رأس المال بمبلغ قدره 152 مليون دينار في حدود الأفضلية الراجعة لكل منها وذلك بعد موافقة الجانب الليبي.

غير أنه تم تأجيل هذه الجلسة العامة الخارقة للعادة ولم يتم إلى حد صياغة تقريرنا تحديد موعد جديد لها. من ناحية أخرى وعملا بقرار وزاري، قامت الشركة الأم " البنك التونسي الليبي" خلال سنة 2024 بعملية تدقيق شامل قصد تحديد التوجهات والإجراءات اللازمة لوضع برنامج متكامل لإعادة الهيكلة.

وفي ظل هاته الوضعية فإن فرضية مواصلة نشاطها تبقى مرتبطة بمدى تحقيق ونجاعة برنامج إعادة الهيكلة المزمع إنجازه خلال الفترة المقبلة بما في ذلك ضخّ أموال ذاتية إضافية كافية.

ب- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي **"NAIB"** بما قيمته 254 29 ألف دينار تونسي. غير أنها لا تتمتع بالحقوق المنجرة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة واللإنتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.

ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة إحتمال حصول الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" على منافع إقتصادية مستقبلية.

ت- قامت الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" بعملية الجرد المادي للأصول الثابتة في سنة 2024. أفرزت هذه العملية وجود فارق سلبي في حدود 646 ألف دينار حيث أن الرصيد المحاسبي الجملي الخام للأصول الثابتة يبلغ 766 7 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في حين ان الرصيد الناتج عن أعمال جرد هذه الأصول يبلغ 120 7 ألف دينار

هذا ولم يتم معالجة هذا الفارق إلى غاية تاريخ صياغة التقرير الماثل.

ث- يتضمن بند "أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي" حسابا مفتوحا لدى البنك المركزي التونسي بالدينار التونسي يبلغ رصيده المحاسبي 451 4 ألف دينار (مدين) بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في حين ان الرصيد على الكشف المتعلق بنفس هذا الحساب يبلغ 74 ألف دينار (دائن) بنفس التاريخ.

كما يتضمن بند "خصم 1: البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية " حسابا مفتوحا لدى البنك المركزي التونسي بالدينار التونسي يبلغ رصيده المحاسبي 563 ألف دينار (دائن) بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في حين ان الرصيد على الكشف المتعلق بنفس هذا الحساب يبلغ 395 3 ألف دينار (دائن) بنفس التاريخ.

لم نتمكن من تحديد أثر هذه الوضعيات على القوائم المالية موضوع التقرير الماثل بسبب عدم توصلنا ببيان تسوية العمليات العالقة والمسجلة في الحسابين المذكورين.

ج- تضم الأرصدة المحاسبية مبالغ عالقة دائنة ومدينة وفوارق تشمل حسابات النزاعات وحسابات المقاصة والحسابات المتعلقة بالدفع الإلكتروني وحسابات المراسلين وحسابات أخرى مرتبطة جزئيا بنقائص تتعلق بإجراءات جمع وإدخال ومعالجة ومراقبة البيانات المحاسبية. وقد تم رصد مخصصات بمبلغ 500 ألف دينار خلال السنوات السابقة لتغطية المخاطر المحتملة المتعلقة بهذه الوضعية. لم تقم الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" بتكوين مخصصات إضافية خلال السنة الحالية في انتظار استكمال مشروع تحديث النظام المعلوماتي الذي شرعت فيه مؤخّرا بهدف تلافي تلك النقائص. هذا وفي ظل الوضعية الحالية لم نتمكن

من تقييم المخاطر الناتجة عنها والانعكاسات المحتملة لتسوية المبالغ العالقة على الوضعية المالية ونتيجة المجموعة.

ح- يحتوي بند «الأصول الأخرى» على حساب مدين بمبلغ 824 3 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات وهو يتكون من مصاريف الصندوق الاجتماعي التي بذلتها الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" لفائدة الأعوان دون تخصيص من الأموال الذاتية وذلك في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي للصندوق.

هذا ولم نتمكن من تقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تنجرّ عن هذه الوضعية ومدى تأثيرها على الأموال الذاتية ونتيجة البنك.

خ- لم نتوصل، إلى تاريخ توقيع هذا التقرير، بالقوائم المالية النهائية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ولا بتقارير مراقبي الحسابات المتعلقة بها، بالنسبة للشركات التابعة لمجمع البنك التونسي الليبي والمشمولة بعملية التجميع. وقد تم إدماج الحسابات الخاصة بهذه الشركات على أساس معلومات مالية غير مدققة تم إعدادها من قبل إداراتها .هذا ولم نتمكن من تحديد ما إذا كان هناك أثر جوهري لهذه الوضعية على القوائم المالية المجمعة في مجملها.

3- فقرات ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي بتحفّظات المذكور أعلاه، نودّ أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

- تم الإبقاء على ديون مستحقة على حريفين ضمن الديون التي تستحق متابعة خاصة بالرغم من عدم إستخلاص العديد من الاقساط في أجلها بسبب تأخر في إنجاز المشاريع المموّلة ذات الصلة. وقد بررت الشركة الأم "البنك التونسي الليبي" هذا الإجراء بالتمشي المعتمد من طرف المجموعة البنكية التي قامت بتمويل المراحل السابقة من تلك المشاريع والمتمثل في مواصلة تمويل الأشغال المتبقية لغاية دخول تلك الاستثمارات حيز الإستغلال. هذا وقد بلغت المخاطر الخام على الحريفين المذكورين مبلغاً جملياً قدره 637 27 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتم تغطية تلك المخاطر بفوائد مؤجلة بمبلغ 875 14 ألف دينار بنفس التاريخ.

- تتضمن الأصول الثابتة للشركة الأم "البنك التونسي الليبي" بتاريخ 31 ديسمبر2024 عقارات محتفظة بها بغرض المتاجرة بمبلغ محاسبي قدره 052 12 ألف دينار. وقد تحصلت الشركة الأم على تلك العقارات في إطار استخلاص مستحقات على حريف وقد افضت تلك العملية إلى استرجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة المالية 2021. هذا ولم تقم هذه الأخيرة بتسجيل تخفيض في قيمة تلك العقارات على أساس تقرير تقييم خارجي تم إنجازه سنة 2022.

  هذا وقد تم التفويت خلال سنة 2024 في جزء من هذه العقارات بمبلغ قدره 050 1 ألف دينار

  ليس لدينا ملاحظات فيما يخص هذه النقاط.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في تقرير النشاط للمجمع.

إن رأينا حول القوائم المالية المجمعة لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤولياتنا هي التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات المجمع التي تضمنها تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية المجمعة. ويتمثل

عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية المجمعة أو ما اطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة على خلاف ذلك به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا استنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وفي هذا الصدد فإن تقرير مجلس الإدارة يستدعي نفس الملاحظات على القوائم المالية المجمعة المضمنة في أساس رأينا بتحفظات.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية نقية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة المجمع على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المجمعة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية مجمع البنك التونسي الليبي أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية المجمعة لمجمع البنك التونسي الليبي.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- اكتساب فهم عناصر الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظّل الظروف المتوفرة.
- تقييم مدى ملاءمة الطرق المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قام بها مجلس الإدارة والمعلومات ذات الصلة المقدّمة من طرفه.
- التوصل الى خلاصة حول ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على مواصلة نشاطه وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المجمعة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها

حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تحمل البنك على عدم استمرار نشاطه.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- التواصل مع المسؤولين على الحوكمة فيما يتعلق أساسا بنطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها وبالاستنتاجات الهامة بما في ذلك أوجه القصور الهامة إن وجدت في نظام الرقابة الداخلية خلال عملية التدقيق.
- القيام بتقديم تصريح للمسؤولين على الحوكمة بالبنك، والذي يبيّن أننا امتثلنا لقواعد السلوك الأخلاقي ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية كما نقوم بتبليغهم بجميع العلاقات والعوامل الأخرى التي اعتبرنا، بشكل معقول، بأنه يمكن أن تترتّب عنها آثار على استقلاليتنا وكذلك الضمانات المتّصلة بها عند الاقتضاء.
- تبليغ مسائل التدقيق الرئيسية للمسؤولين على الحوكمة بالبنك و التي تعتبر المسائل الأهم في تدقيق القوائم المالية المجمعة للفترة المعنيّة. نقوم ببيان هذه المسائل في تقريرنا، إلاّ إذا كانت النصوص القانونية أو التشريعية تمنع نشرها، أو إذا في حالات نادرة للغاية، نعتبر أنّه لا يجب أن نفصح عن مسألة في تقريرنا، لأنّه يمكن التوقّع بشكل معقول أن النتائج الضارّة من تبليغ هذه المسائل تفوق الفوائد للمصلحة العامّة.

II- تقرير حول الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات ، قمنا بالفحوصات الخاصة التي تنص عليها المعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية والقوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن.

1- فعالية نظام الرِّقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرّخ في 18 أكتوبر 2005، قمنا بالفحوصات الدورية لتقييم نجاعة نظام الرّقابة الداخلية للشركة الأم "البنك التونسي الليبي". وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرِّقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته ونجاعته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

ونذكر في هذا الصدد، أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرِّقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليته ونجاعته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناءا على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص في نظام الرقابة الداخلية واعددنا في الغرض تقريرا منفصلا يحتوي على عديد الإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- التزامات قانونية وتشريعية أخرى

- سجّلت الأموال الذاتية الصافية للشركة الأم "البنك التونسي الليبي" التي تم احتسابها طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 مجموعا سلبيا في موفى سنة 2024مما لا يسمح للبنك بإحترام نسبة كفاية رأس المال الترتيبية)مؤشر الملاءة (المحددة ب % 10وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية.

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

- طبقا لمقتضيات الفصل 96 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، قمنا بإعلام البنك المركزي التونسي بتاريخ 14 أفريل 2025 بوضعيات يمكن أن تشكل خطرا على مصالح البنك التونسي الليبي أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك لبرنامج اصلاح أو برنامج انقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون أو ما من شأنه أن يحيل الى إمكانية التحفظ أو رفض المصادقة على الحسابات وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الإنقاذ هي من مشمولات البنك المركزي وأن الإعلام في هذا الغرض أعدَ تحسبا وتجنبا لمزيد تدهور وضعية البنك.

تونس في، 15 أفريل 2025

مكتب سي بي آي تونس	**مكتب فينور**
محمد زياد الشاهد	وليد بن صالح

-